السعودية وتحول البحر الأحمر إلى منطقة جديدة لصراعات الطاقة

محرم حلمي أوزيف

> قواعد اللعبة في المنطقة لم تتضح بعد بصورة جلية فيما يتعلق بدور الدول المطلة على البحر الأحمر والجهات الفاعلة العالمية المهتمة بهذه المنطقة. كما أن التقديرات حول ثراء الموارد الطبيعية في البحر الأحمر الذي من المتوقع أن يكون له تأثير مصيري على مستقبل الأنظمة في دول المنطقة، تثير المزيد من الاهتمام بهذه المنطقة والتوجه نحوها.

يُعرف البحر الأحمر بأنه يعتبر حتى يومنا هذا، إحدى أهم النقاط المهمة، والساخنة، للتجارة العالمية، لاسيما لتدفق الطاقة العالمية. ولكن، لم يتم استكشاف البحر الأحمر بشكل كافٍ حتى الآن من حيث الموارد الهيدروكربونية. ومع الأهمية النوعية والتحركات التي اكتسبها الموقع الجيوسياسي للبحر الأحمر مع مرحلة الربيع العربي، ازداد التنافس بين القوى في المنطقة. إلا أن قواعد اللعبة في المنطقة لم تتضح بعد بصورة جلية فيما يتعلق بدور الدول المطلة على البحر الأحمر والجهات الفاعلة العالمية المهتمة بهذه المنطقة. كما أن التقديرات حول ثراء الموارد الطبيعية في البحر الأحمر الذي من المتوقع أن يكون له تأثير مصيري على مستقبل الأنظمة في دول المنطقة، تثير المزيد من الاهتمام بهذه المنطقة والتوجه نحوها.

البحر الأحمر ساحة تنافس إقليمية وعالمية

يعتبر البحر الأحمر في المرتبة الخامسة عشرة عالمياً من حيث المساحة التي تقدر بـ 438 ألف كيلومتر مربع، ويطل عليه كل من السعودية ومصر وإثيوبيا وجيبوتي وإريتريا والسودان واليمن والأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة. وتربط قناة السويس وباب المندب البحر الأحمر بالبحار المفتوحة، ويعتبر هذان المعبران من أهم البوابات الاستراتيجية في العالم.

كما أن البحر الأحمر يعد منطقة تنشط فيها الجهات الفاعلة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية،

وتحدث بينها صراعات من وقت لآخر. وأهم المشاكل والأزمات الرئيسية التي تشهدها المنطقة على المستوى المحلي، هي الصراعات واسعة النطاق بين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وإيران بسبب حرب اليمن، والتوترات في دول مثل مصر والسودان بسبب ثورات الربيع العربي، والنزاع بين مصر وإثيوبيا بسبب سد النهضة الذي أنشأته إثيوبيا على نهر النيل، والسلام الهش بين إريتريا وجيبوتي.

أما على المستوى العالمي، فإن القوى التي لها مصالح في المنطقة مثل الولايات المتحدة والصين والدول الأوروبية وروسيا تقوم بأنشطة دبلوماسية مكثفة مع دول المنطقة، وتحاول أن تحجز لها نصيباً في الوضع القانوني وأمن البحر الأحمر. ومن أهم المبررات والذرائع التي تقدمها الجهات الفاعلة الراغبة في زيادة نشاطها الدبلوماسي في المنطقة هي: حرب اليمن، والتنافس بين دول المنطقة، والتحوّل الاجتماعي وعدم الاستقرار السياسي، والقرصنة والإرهاب، وزيادة التجارة لاسيما على السواحل الإفريقية للبحر الأحمر، وخطوط نقل الطاقة، والأمن في الشحن البحري، وأنشطة إنشاء البنية التحتية الجديدة، والهجرة غير الشرعية ومشاكل اللاجئين في المنطقة.

وعلى الرغم من أن السعودية اقترحت في عام 1956 إنشاء منظمة تعاون بين دول البحر الأحمر بتشجيع من الولايات المتحدة التي كانت تحاول إيقاف النفوذ السوفييتي في المنطقة, إلا أن هذا الاقتراح لم يلقَ الأهمية الكافية في ذلك الوقت. ولكن في الآونة الأخيرة, بدأ يزداد طرح هذه المقترحات بقوة أكبر. وعلى الرغم من أن إثيوبيا وعُمان لا تطلان على البحر الأحمر, إلا أنهما يشيران إلى تأثرهما بالتطورات المتعلقة بالبحر الأحمر وبالتالي يرغبان في التواجد في مراحل الحوار والاتفاقيات النهائية المتعلقة بالمنطقة. ورغم ذلك, فإن الاختلافات في الهياكل الديمغرافية والاقتصادية لبلدان المنطقة, تشكل عقبة كبيرة أمام إنشاء منظمة تعاون. ومع ذلك, تمكنت السعودية من توقيع اتفاقية مع مصر وإثيوبيا وجيبوتي واليمن وعُمان والصومال في عام 2007 من أجل تحديد وضع قانوني خاص بشأن قضايا الأمن والاستثمار في البحر الأحمر. وعلى الجانب الآخر من البحر الأحمر، تشكّل الاتفاقيات مثل مبادرة دول القرن الإفريقي التي تم توقيعها في عام 2017 باقتراح من الاتحاد الإفريقي، عقبة كبيرة أمام مشاريع الوحدة حول مسألة البحر الأحمر.

هنالك مؤشرات للتنافس الإقليمي في منطقة البحر الأحمر، الذي بدأت معالمه تتشكل بصورة واضحة، من أهمها الدعم السعودي لنظام السيسي في مصر، وجهود إثيوبيا للحصول على دعم الاتحاد الإفريقي ودول القرن الإفريقي ضد الثنائي السعودي المصري، والقواعد العسكرية التي أقامتها الإمارات في اليمن وإريتريا والصومال، واتفاقيات تركيا مع السودان حول جزيرة سواكن والتعاون العسكري، وجهود إيران لزيادة وجودها ونفوذها في جميع الدول المطلة على البحر الأحمر لاسيما اليمن.

وبالإضافة إلى الديناميّات الإقليمية المتغيرة، فإن العدد الكبير من القواعد العسكرية التي أنشأتها القوى العالمية حول البحر الأحمر، يكشف مدى الاهتمام الذي تبديه

الجهات الفاعلة العالمية بالمنطقة. وتعتبر الولايات المتحدة والدول الأوروبية والصين واليابان من بين القوى العالمية الرائدة التي أنشأت قواعد لها في المنطقة. ونظرا لموقعها الاستراتيجي من حيث التجارة العالمية والأنشطة العسكرية، فقد جذبت هذه المنطقة انتباه القوى العظمى إلى حد كبير. لكن ثراء الموارد الطبيعية التي تنتظر من يكتشفها، وإمكانية تحوّل المنطقة إلى ساحة نشاط اقتصادي مكثف قائم على التجارة والسياحة، تشير إلى أن البحر الأحمر سيجذب المزيد من القوى الإقليمية والعالمية في الفترات المقبلة.

الدور السعودي المتصاعد في البحر الأحمر ومبادرات البحث عن موارد

أعلنت شركة النفط السعودية "أرامكو" اكتشاف كميات كبيرة من الغاز الطبيعي في البحر الأحمر، بعد دراسة مسح جيوفيزيائي أجرتها في عام 2009 واستمرت لمدة 15 شهرا. واكتشفت الشركة ثلاثة حقول نفط واثنين من حقول الغاز في عام 2013, وبدأت في تطوير حقول الغاز. ولكن هذا العمل توقف في عام 2015 بسبب عوامل مختلفة مثل انخفاض أسعار الطاقة, والمشاكل البيئية, والتكاليف, والحاجة إلى مزيد من الدراسات لتقليل المخاطر المحتملة. وتعتبر المناطق السكانية على سواحل البحر الأحمر من بين المناطق التي ظلت بعيدة عن الأنشطة الاقتصادية للسعودية. وأعلنت أرامكو في فترات سابقة اكتشافها احتياطيا غنيا للغاز الطبيعي على بعد 26 كيلومترا شمال غرب ميناء محافظة ضباء في منطقة

تبوك. وبالإضافة إلى ذلك، تشير التقديرات إلى وجود 20 تريليون متر مكعب من الغاز الصخري في مياه البحر الأحمر الخاضعة لسيطرة السعودية. وكانت شركة أرامكو السعودية أعلنت في وقت سابق أنها تخطط لبدء العمل في احتياطات الغاز الصخري اعتبارا من عام 2020.

تشير الاكتشافات الجديدة للطاقة إلى أن المنطقة ستكون انفتاحا مهما للسعودية، ليس فقط من حيث مدينة الثقافة والتكنولوجيا "نيوم" والمشاريع السياحية الضخمة، بل أيضا من حيث أنشطة الطاقة. وتشير التقديرات إلى أن احتياطات النفط والغاز في المنطقة يمكن أن تزيد من قدرة توليد الطاقة في المملكة لمدة 30 إلى 40 عاما أخرى، وتعزز دورها كأكبر مصدر للنفط في العالم. ويقول مسؤولو شركة أرامكو إنهم واثقون من وجود احتياطات نفط وغاز كافية في المنطقة من أجل بناء منصات بحرية وخطوط أنابيب ومنشآت للمعالجة والتزود بالوقود على الساحل.

هناك توقعات بوجود نحو 100 مليار برميل من احتياطات النفط في مناطق قاع البحر الأحمر التي تسيطر عليها السعودية. ويمثل هذا زيادة بنحو 38 % في احتياطات النفط المؤكدة الحالية للمملكة العربية السعودية البالغة 267 مليار برميل. وصرح مسؤولو شركة أرامكو أنهم يخططون لبدء الإنتاج في أول حقول غاز البحر الأحمر

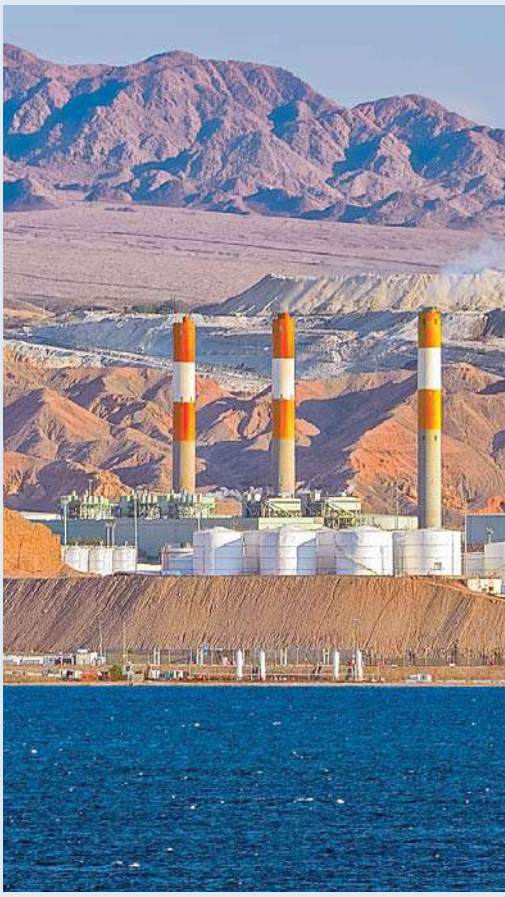

ذات الإمكانات التجارية في غضون ثلاث سنوات. وتحتاج السعودية إلى الغاز الطبيعي من أجل مشاريع مثل توليد الكهرباء والمصافي وتحلية المياه والاستخدام في المساكن. ويمكن للسعودية أن تنتج الغاز الطبيعي من حقول النفط الموجودة، ولكن لا يبدو أنه من الممكن زيادة كمية الغاز الطبيعي المستخرج من النفط دون زيادة إنتاج النفط. لذلك، تعتبر حقول الغاز الطبيعي الجديدة التي سيتم تشغيلها، ذات أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد السعودي.

وبالإضافة إلى ذلك، من المعروف أن البحر الأحمر أعمق بنحو عشرة أضعاف مقارنة بالخليج العربي، الذي نادرا ما يزيد عمقه عن 100 متر. ولكن ربما تتباطأ وتيرة المشاريع بسبب تجاوز متوسط تكلفة برج الحفر في المياه العميقة حوالي 600 مليون دولار أمريكي، نظرا لقاع البحر غير المستوي تحت طبقات الملح السميكة. وقد يفقد إنتاج الغاز والنفط في البحر الأحمر جاذبيته الاقتصادية، لاسيما إذا رجعت أسعار الطاقة إلى مستوياتها المنخفضة السابقة. ولكن إذا تسارع النمو الاقتصادي العالمي واستمرت الزيادة الحالية في الطلب على الطاقة في الفترة المقبلة، يمكن نقل أنشطة الاستكشاف والإنتاج إلى مناطق أعمق ويمكن الوصول إلى موارد أكبر.

سيوفر تطوير حقول الطاقة في البحر الأحمر إضافة إلى المشاريع الاقتصادية الأخرى، فرصة لتحقيق الازدهار في منطقة تعتبر إحدى أقل مناطق المملكة نموا. وقد يتسبب هذا الوضع في حدوث تغييرات نوعية في المشكلات الاجتماعية الناجمة عن الغالبية الشيعية التي تسكن مناطق حقول النفط الحالية في المنطقة الشرقية المطلة على الخليج العربي، وقد يسفر عن تحوّل الثقل الديموغرافي إلى سواحل البحر الأحمر، وإعادة اندماج المجتمع مرة أخرى. وهذا يجلب مخاطر وفي الوقت نفسه فرصا كبيرة من حيث إعادة رسم الأوضاع الاجتماعية والسياسية من جديد في السعودية التي تشهد تحولات كبيرة.

حتى الآن هنالك تجاهل من الجانب الإفريقي من البحر الأحمر إلى حد كبير فيما يتعلق بأنشطة استكشاف الطاقة. ولكن تسرب النفط الطبيعي في خليج السويس وأماكن أخرى في مصر، وأنشطة البحث التي تقوم بها شركات الشراكة بين الصين وماليزيا ونيجيريا قبالة السودان، والتسرب النفطي الذي تم رصده حول جزر دهلك في إريتريا، وأنشطة البحث التي تقوم بها الشركات الكندية قبالة جيبوتي، تشير إلى أن البحر الأحمر آخذ في البروز كمركز بديل للطاقة.

تحتل المملكة العربية السعودية موقعا مركزياً في إنتاج الطاقة العالمي. ومن الطبيعي أن تسبق السعودية دول المنطقة الأخرى بخطوة في الاستفادة من خبرتها وتجربتها في هذا الصدد بشأن البحر الأحمر. ولكن من المحتمل أن تتجه دول إقليمية أخرى مثل مصر واليمن والسودان وإريتريا وجيبوتي إلى تعزيز مواردها الخاصة من خلال التعاون مع الجهات الفاعلة في قطاع الطاقة العالمي. وفي حال تصرفت القوى الإقليمية بمفهوم الحكم الرشيد، فإن المنطقة لديها القدرة على التحول إلى مركز جذب اقتصادي جديد على المديين المتوسط والطويل. ولكن إذا أعطيت الفرصة للقوى العالمية باستغلال الخلافات الطفيفة بين القوى المحيطة بالبحر الأحمر لمصلحتها الخاصة، فقد تتحول المنطقة إلى منطقة صراع دولي جديدة. وللأسف الشديد فإن التجربة التاريخية للمنطقة تظهر أن هذا الخيار هو الاحتمال الأقوى بكثير. ■

محرم حلمي أوزيف: أكاديمي من تركيا، أستاذ مشارك دكتور في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية في كلية الاقتصاد بجامعة اسطنبول، مدير المنشورات غير الدورية في مركز أورسام.